



السيد : قارة عمر بكير
النائب بالمجلس الشعبي الوطني
عضو المكتب الوطني للحزب



Email : bakirkob@gmail.com // 029 866 653 // 029 866 652
Site Web : www.karaomar.net // **Fax:** 021 557 923 // 021 557 931

الجزائر، الأحد، 20 صفر، 1438 الموافق 20 نوفمبر 2016.

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه
والتابعين له بإحسان إلى يوم الدين.

شكراً معالي الدكتور محمد العربي ولد خليفة المحترم.

رئيس المجلس الشعبي الوطني الموقر.

معالي الوزراء والوفد المرافق.

زملائي وزميلاتي النواب.

أسرة الإعلام.

الحضور الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس

بادئ ببدء أشكر رئيس وأعضاء لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات،
بتفضلهم إعطاء الصلاحيات الكاملة لنواب هذا المجلس الموقر، وأتلو على
مسامعكم ما جاء في هذا التقرير التمهيدي:

نظراً إلى الأهمية الكبيرة التي يكتسبها مشروع هذا القانون، فإنّ اللجنة
تنتظر من الإخوة النواب إثرائه بأفكارهم وآرائهم واقتراحاتهم البناءة، للاستئناس
بها في إعداد تقريرها التكميلي، سعياً منها لإخراج نص يرقى إلى مستوى تطلعات
الجميع.

لقد جاء هذا المشروع المتعلق بالقانون الذي يحدد إجراءات تولي
المسؤوليات العليا في الدولة، والوظائف السياسية وذلك طبقاً لأحكام المادة 63
من الدستور.

لابد من تطبيق أحكام الدستور الذي يشترط ضرورة وجود الجنسية
الجزائرية دون سواها، فهو يلزم الإطار السامي لتوليه وظائف عليا في الدولة
وكذلك الوظائف السياسية، أن يبقى متواجداً باستمرار في أرض الوطن، إلا
إذا كان في مأموريات من طرف الدولة.

إنّ التواجد والاستقرار في الوطن يمكّن المسؤول من الاطلاع المباشر
على الأوضاع المعيشية الحقيقية اليومية للمواطن.

ونحن في عصر العولمة التي قربت لنا المسافات، ووفرت لنا كل الوسائل
حتى أصبحنا اليوم في عصر القرية العالمية، فالشمولية أزلت كل الحدود.

أين مفهوم المواطنة؟ أحيانا نجد أنفسنا في تنافس مستمر مع المفاهيم المُشْتَتَّة والمتجددة تقريبا يوميا في هذه القرية العالمية.

نحن في الجزائر وطن الثورة النوفمبرية المباركة، نشعر بهذا الصراع المتعارف عليه من طرف آبائنا صناع المستحيل، والذين كافحوا بالسلاح إلى غاية الحصول على الاستقلال الذي ننعّم به اليوم.

إننا نؤمن كل ما جاء في مشروع هذا القانون، ونود أن يشمل كل الوظائف السامية للدولة، وفي كل المجالات سواء المدنية أو العسكرية.

إننا نقدر ظروف الجزائريين الذين طلبوا جنسية أخرى، لأسباب تخصهم، كما أننا نحترم آرائهم وقراراتهم في التحصيل على الجنسية التي يختارونها.

أنا واثق من إخلاصهم للوطن، علماً أنهم قد بدلوا وما زالوا يبذلون كل ما في وسعهم لمساعدة وطن الأجداد، وسيستفهمون هذه الإجراءات التي سنُتخذ من أجل مصلحة الوطن وفي إطار القوانين المنبثقة من الدستور.

أغتتم هذه الفرصة لتقديم الشكر لوزير العدل حافظ الأختام، على الأعمال الجبارة والملموسة، ومنها قوانين عصرت العدالة، وإعطاء الحق لكل من يستحقه، وكذلك، إدراج الخدمات الإلكترونية التي خفف الكثير من المعاناة، والتي بدأت تحقق طفرة نوعية.

الحمد والشكر لله على عودة فخامة الرئيس الجمهورية إلى أرض الوطن سالما غانما. وفقنا الله لما يحبه ويرضاه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركته.

إمضاء: النائب قارة عمر بكير.